

- تحسن سعر الصرف الذي بلغ معدل 80 ديناراً مقابل دولار واحد .

- زيادة في الواردات بنسبة 8٪ حيث بلغت 11,89 مليار دولار.

تطور الناتج الداخلي الخام بنسبة 4٪ خارج المحروقات.

كل هذه الأرقام تجعلني متفائلاً وأتمنى أن يكون السادة الوزراء والجهاز التنفيذي في مستوى هذه الأرقام وفي مستوى تطلعات المواطنين وأنشغالاتهم.

سيدي الرئيس المحترم،

أبدي بعض الملاحظات بخصوص وضعية الحسابات الخاصة، فلقد لاحظت قرابة مائة حساب خاص. مع أنني لست باقتصادي أو مالي أو خبير ولكن حسب المفهوم، فإن هذه الآلية المالية جعلت كإجراء استثنائي لتتصدى الحكومة لعمليات خاصة تستوجب إجراءات مستعجلة، إلا أن الملاحظ أنها أصبحت قاعدة عامة رغم وجود ميزانية قطاعية خاصة بالدوائر الوزارية تتكفل بالأعمال والأنشطة التي أنشئت من أجلها، وعليه فإنني أرى ضرورة ما يأتي:

أولاً تقليص حسابات التخصيص الخاص إلى الحد المعقول لما تمليه الضرورة القصوى، هناك بعض القطاعات الإستراتيجية كالدفاع الوطني والداخلية والجماعات المحلية، والشؤون الخارجية التي ربما تقتضي الضرورة حسابات خاصة بها، إننا نؤيدكم ونؤيد هذا التوجه إلا أنه من الضروري تقليص هذه الحسابات الخاصة إلى الحد المعقول حسب مقتضيات الدولة.

ثانياً تحيين هذه الحسابات: وبالنسبة إلى اقتراح لجنة المالية، وهي مشكورة على لسان مقررها، والمتمثل في تطهير هذه الصناديق مع تثبيت أرصدها من قبل أجهزة مؤهلة قانوناً، أقترح، وأتمنى ألا يكون اقتراحي مخالفاً للقانون والشرعية القانونية، أن تسند مهام رقابة الحسابات الخاصة إلى لجنة المالية والميزانية للمجلس الشعبي الوطني.

وفي الخلاصة، إن الجميع يتحدث عن العولمة... ما هي العولمة؟

العولمة هي الخصخصة، هي طرد العمال، هي تفكيك القوانين، هي تنصل الدولة من مهامها. هذا ما يجب العمل به لنصل إلى تسديد الديون الخارجية... لذلك حذار، حذار من مشروع هذا القانون الذي لا يلبي المتطلبات.

بعد الحملة الانتخابية التي وعدت فيها كثير من الأحزاب الشعب بالعمل وإنجاز كذا وكذا... نطالبها اليوم بالوفاء بوعودها أمام الشعب... كيف يكون ردها اليوم؟ هل ترد على أن كل شيء على أحسن ما يرام؟

الرئيس: شكراً للسيد عبد الرحمن ارفوتني وأحيل الكلمة إلى السيد نور الدين بن زعيم.

السيد نور الدين بن زعيم: شكراً السيد الرئيس المحترم، السادة الوزراء، السيدات والسادة النواب.

اسمحوا لي السيد الرئيس أن أعود بكم من الأرقاوي والبرازيل إلى عمق الجزائر، إلى خنشلة وسوق أهراس.

السيد الرئيس المحترم،

إن مشروع قانون المالية الحالي ما هو إلا ترجمة لما جاء في برنامج الحكومة، فهناك تناسق بين المحاور الأساسية المنصوص عليها وبين الأرقام، هذه الأخيرة التي تعد من المؤشرات الإيجابية التي نأمل أن تتجسد على أرض الواقع.

وبعد قراءة متأنية ورقمية لهذا المشروع، أقدم أولى الملاحظات التي استخلصتها من هذه القراءة، وهي الآتية:

تحديد مبلغ 19 دولاراً سعراً مرجعياً للبرميل.

أم البواقي - من السكن الاجتماعي. وأذكر فقط أنه يوجد بولاية خنشلة 30.000 طلب سكن.

سيدي وزير السكن المحترم، أقول إنه حتى ولو خصص كل البرنامج الوطني لولاية خنشلة، فإنه لن يكفي، وعلى هذا الأساس، أرجو وبكل تواضع، أن يميل قلبكم إلى هذه المنطقة الفقيرة والمجاهدة.

بالنسبة إلى الموارد المائية أوجه هذا الانشغال إلى السيد وزير الموارد المائية وهو تساؤل عن سد بابار، فهل هناك إمكانية استغلال مياهه لتلبية حاجيات المواطنين من المياه الصالحة للشرب؟ لأن هذا السد -وكما تعلمون- موجود بدائرة بابار "المقادة"، وهو سد تستفيد منه جميع البلديات المجاورة منها بلديتي الخيران والولجة دون سكان البلدية التي أقيم فيها السد، وإن لم أكن ضد فكرة استغلال هذه المياه لفائدة بلديات أخرى لكن من المعقول ومن المنطقي أن يستفيد سكان هذه البلدية من هذا السد.

سيدي الوزير،

أنتم مدعوون إلى التفكير جدياً في استغلال مياه هذا السد لصالح السكان من أجل الشرب والسقي الفلاحي.

بالنسبة إلى الطاقة والمناجم في جنوب الولاية، فإن دائرة بابار التي تبلغ مساحتها 4000 كلم مربع لا تتوفر على الغاز....

الرئيس: شكراً للسيد نور الدين بن زعيم، وأحيل الكلمة إلى السيد أحسن عربي.

السيد أحسن عربي: شكراً سيدي الرئيس.

بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد رئيس المجلس الشعبي الوطني،

السادة الوزراء ومعاونيهم،

الإخوة الضيوف،

أما بالنسبة إلى انشغالات الشعب وباعتبارنا ممثليه وننتهي إلى حزب يحمل شعار (حزب قريب من المواطن) لا يسعني إلا أن أنقل وبكل موضوعية، بعض الانشغالات إلى السادة الوزراء.

أبدأها بالرسم على السكن الذي هو جباية محلية تهدف إلى تفادي عجز البلديات. إننا نثمنها وندعمها، كما نقول لممثلي الحكومة مرحباً بهذا الإجراء.

أما عن الجباية الفلاحية، فمع الأسف كنا ننتظر تدعيم العناصر التي تدخل في الإنتاج مثل الغاز والكهرباء والبنزين إلا أن الوزارة المعنية أتت بجباية فلاحية دون تحديد عناصر فرض هذه الضريبة.

بالنسبة إلى السكن، أوجه تدخلني إلى السيد وزير السكن فيما يخص السكن عن طريق البيع بالإيجار والسكن التساهمي والسكن الاجتماعي، وباعتبار منطقتنا منطقة فقيرة ومحرومة، فإن برنامج السيد الوزير، أو برنامج الحكومة فيما يتعلق بالسكن التساهمي أو البيع بالإيجار لا يهمننا لا من بعيد ولا من قريب لأن سكان هذه المنطقة وببساطة محرومون وفقراء، وعلى هذا الأساس تحدثت مع السيد الوالي في هذه الأمسية وأخبرني بوجود اقتراحات بخصوص السكن التساهمي والسكن عن طريق البيع بالإيجار، ولكن لم يتقدم مواطن واحد بطلب في هذا الشأن.

سيدي الوزير،

نطلب منكم رفع حصة ولاية خنشلة من السكن الاجتماعي لخصوصية المنطقة، حيث لا توجد فيها مصانع ولا مناصب شغل، إضافة إلى الجفاف.

إذن، وكما سبق ذكره، فإن برنامج السكن التساهمي والسكن عن طريق البيع بالإيجار لا يعيننا لا من بعيد ولا من قريب نظراً لخصوصية المنطقة، ونحن متمسكون بفكرة رفع حصة ولاية خنشلة وباقي المناطق الفقيرة - حتى لا يغضب مقرر لجنة المالية والميزانية، ممثل ولاية

2003 لصالح هذا الاتجاه يعكس بكل وضوح الرؤية القاصرة في حق قطاع الصناعة الذي من شأنه أن يفتح مجالا للاستثمار وإحداث مناصب عمل جديدة للبطالين.

إن نسبة مداخيل قطاع المحروقات تشكل أكثر من 88٪ من الناتج الداخلي الخام والباقي البالغ 12٪ متناثر بين قطاعات اقتصادية، يجب ألا تبقى بهذا المستوى من ضعف المردود، ونحن في القرن الواحد والعشرين قرن الصناعة والتكنولوجيا والهيمنة الاقتصادية العالمية.

فهل يعتقد السيد ممثل الحكومة أن رفع نسبة الاعتمادات المخصصة سنة 2003 للقطاع 4,18٪ كاف لإعادة التوازن إلى قطاع الصناعة؟.

وأين يضع هذا القانون مساعي التنمية المحلية ومشاريع الفلاحة؟ وأريد الجواب عن سؤال كبير هو: ما قيمة قانون مالية لم يتحدث عن مشكلة المياه ولم يقترح بناء سد واحد في دولة تعاني العطش وتبحث عن استيراد المياه؟.

سيدي الرئيس؟

إنه لعيب ألا يتناول مشروعا قانوني المالية والميزانية سدا واحدا.

أما في الجانب الاجتماعي فإن الكتلة المالية المخصصة لتدخل الدولة في النشاط الاقتصادي والمقدر بمبلغ 384,74 مليار دج، فأسجل بكل قلق انخفاضها مقارنة بالسنتين الماضيتين.

وأعتقد أن السياسة الانفتاحية التي تمارسها الدولة قد تسببت في ارتفاع الطلب الاجتماعي وبالتالي خلخلت منظومة الحماية الاجتماعية وأنزلت 18 مليون جزائري تحت عتبة الفقر.

وعليه فإنني أطلب بإعادة النظر في السياسة الاجتماعية وكذا رفع نسبة الاعتمادات المخصصة لتغطية حاجات ونفقات المواطنين الذين ذهبوا ضحية سياسة اقتصاد

زميلاني، زملائي، السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

لقد ورد في التقرير التمهيدي عن لمشروع قانون المالية لسنة 2003 أن الدولة قررت اعتماد سعر 19 دولارا للبرميل الواحد من النفط سعرا مرجعيا، وأنا أنظر بكل تحفظ إلى هذه المرجعية. لأن سوق النفط تتحكم فيه عوامل خارجية بحتة كما يعلم الجميع.

فهناك تهديدات ضد العراق وتهديدات بإسقاط نظام شافاز في فنزويلا وقلقل سياسية مفروضة في نيجيريا، وأنا أسأل ممثل الحكومة في حالة تجسد أحد هذه السيناريوهات، ألا تتوقعون ارتفاعا في سعر النفط على الأقل في الأمد القريب باعتبار الدول الثلاث أعضاء في منظمة الدول المصدرة للنفط؟ كما أود أن أعرف بالتحديد سقف الإنتاج الذي تطبقة الجزائر حاليا في ظل صمت الحكومة عن تسرب معلومات عبر الصحافة عن خروقات جزائرية متواصلة للاتفاقات على سقف الإنتاج داخل الأوبيب؟ وإذا بلغ سعر النفط أربعين دولارا مثلا فهل تذهب هذه الأموال إلى حل مشكلات الشعب الجزائري أم إلى جيوب بعض السادة وإلى أرصدهم في بنوك سويسرا؟ هذا من جهة ومن جهة أخرى أريد أن أعرف إن كانت نسبة الزيادة المعتمدة للقطاع والمقدرة بحوالي 12,05٪ تكفي لتحقيق كل المشاريع الواردة في تسيير القطاع وتجهيزه أم لا؟.

كما أتساءل عن سبب عدم تسجيل الاعتمادات المخصصة لاستغلال موارد الطاقة المتجددة كالطاقة الشمسية وغيرها من الموارد التي لا تحظى بالاهتمام الكافي؟

وأسجل من جهة أخرى، بكل أسف، ضعف الاهتمام بتكوين الطبقة الصناعية القادرة على تحريك دواليب الاقتصاد الجزائري الذي ما يزال يعاني أحادية التصدير.

إن عدم اتخاذ أي تدابير تحفيزية بعنوان السنة المالية

مسيحية وإنسانية . وأتذكر هنا قول الشيخ البشير الإبراهيمي سنة 1948: "إعانة فلسطين فريضة مؤكدة على كل عربي ومسلم، من قام بها أدى ما عليه من حق لعرويته وحق لإسلامه، ومن لم يؤديها فهو دين واجب في ذمته، لا يبرأ منه إلا بأدائها. ومن تأخر فقد شفعت له المعاذير قائمة حتى تزول، فإن زالت تعلق الطلب ووجب البدار".

لذا يجب أن نحول هذه الأموال إلى أفعال لأن أرض فلسطين أرض عربية إسلامية إنسانية ويجب مساعدتها ظالمة كانت أو مظلومة، ونحن اليوم نساعدنا معنويا...

الرئيس: أشكر السيد أحسن عربي وأحيل الكلمة إلى السيد خير الدين رحوي.

السيد خير الدين رحوي: بسم الله الرحمن الرحيم:
السيد رئيس المجلس الشعبي الوطني المحترم،
السيدات والسادة الوزراء،
السيدات والسادة النواب،
أسرة الإعلام،
مرحبا بكم معنا في مناقشة مشروع قانون المالية.

سيدي الرئيس،
تعيش الجزائر تحولات وتغيرات جذرية منذ نهاية الثمانينات وبداية التسعينات سواء في الجانب الاقتصادي أو الاجتماعي أو السياسي وخاصة منذ فتح باب التعددية الحزبية التي نأمل أن تخدم هذا الوطن العزيز والغالي على كل واحد غيور عليه. وفي ظل هذه التحولات الدولية وكذا ما يعرف اليوم بالعولمة، فإن مشروع قانون المالية لسنة 2003 لابد أن يساير التطورات الحاصلة في البلاد، حيث نلاحظ في مشروع هذا القانون تحسنا لا بأس به مقارنة بقانون المالية لسنة 2002 من حيث ميزانية كل قطاع أو وزارة على حدة، فهذا التحسن الطفيف يؤدي المعنى والمغزى المطلوبين بالنسبة إلى السياسة الداخلية والخارجية للجزائر.

السوق خصوصا في المجالات التي يكثر فيها الطلب على السكن والنقل والعلاج... الخ.

هذا وبالمقابل فإن الإجراءات التي يراها القانون كفيلة بتدعيم موارد الجماعات المحلية مثل تعميم الضريبة على السكن ومراجعة الأحكام المتعلقة باستصدار القسائم الخاصة بالسيارات ذات النفع الشخصي ومراجعة سلم الضريبة على الأملاك، كلها إجراءات تزيد من نفقات المواطنين وتعرض التوازن الاجتماعي إلى الاضطراب، بفعل تناقص المداخيل في ظل تدهور القدرة الشرائية للمواطن وهو ما يؤثر في الاستهلاك المحلي وبالتالي يؤثر بطريقة غير مباشرة في الإنتاج والنمو.

وهنا أطرح عليكم هذا السؤال: كيف يدفع الضريبة على السكن من يسكن في بلدية خميسة بولاية سوق أهراس أو ببلدية بابار في ولاية خنشلة. مقارنة بسكان بلدية حيدرة بالعاصمة؟ وهل هناك عدالة اجتماعية تفرض ضريبة على سكان بلدية سيدي فرج بولاية سوق أهراس مثل سكان سيدي فرج بالعاصمة؟.

كما أود أن أشير إلى أن إعداد ميزانية الدولة ينبغي ألا يقتصر على تحصيل المداخيل عن طريق الجباية البترولية والجباية العامة، بل ينبغي التفكير في إيجاد موارد جديدة مثل أموال الزكاة والهبات والتركات التي هي دون شك موارد خصبة ومثمرة يجب أخذها بعين الاعتبار مستقبلا، وأدعوكم سيادة ممثل الحكومة إلى وضع سياسة جديدة لجمع الضرائب خصوصا بعد أن سمعنا أن كبار التجار يتهربون سنويا من دفع ما قيمته 80 مليار دينار جزائري.

أما بخصوص الدبلوماسية الجزائرية ومواقف الحكومة، فصحيح أن الحكومة الجزائرية تقف إلى جانب الشعبين العراقي والفلسطيني إلا أننا نريد أن نحول هذا القول إلى فعل. لماذا لا ننشئ في هذه الميزانية صندوقا خاصا لدعم القضية الفلسطينية ونجعله جزءا منا لأن الشعب الفلسطيني شعب الجزائر وقضية فلسطين قضية إسلامية

2002. أنه لا يمكن ممارسة نشاطات استيراد المواد المنتجة والسلع الموجهة لإعادة البيع على حالتها إلى الشركات التجارية والمحددة في القانون التجاري برأس مال قدره 50 مليون (دج) وهذا رقم خيالي، بحيث نكون بذلك قد زدنا الغني غنى وتركنا الفقير يتخبط في فقره. ولهذا نرجو إلغاء هذه المادة أو إعادتها إلى الحد المعقول، وبالتالي السماح لجميع الشركات بالمساهمة في التجارة الداخلية والخارجية معا وكذلك عدم تحديد القيمة في حد ذاتها أو الإبقاء عليها كما كانت عليه في السابق.

رغم أن نسبة 9٪ من هؤلاء التجار المستوردين تدفع الضريبة بانتظام، وأن هناك ما يقارب عن 14000 مستورد وهمي. ولهذا لا بد من تدعيم مفتشية الضرائب كما وكيفا وإحداث آليات للقضاء على هذه الظاهرة عن طريق إيجاد وسائل مادية وبشرية وردعية، كما نلاحظ نقصا واضحا وفادحا في القباضات على مستوى البلديات التي يتم من خلالها التمويل الداخلي للبلديات وتسيير ميزانياتها تسييرا حسنا.

سيدي الرئيس،

أما بالنسبة إلى الوزارات: فلاحظنا بخصوص وزارة العدل ارتفاعا طفيفا في ميزانيتها، لكنه لا يخدم القطاع بصفة عامة سواء من الناحية المادية أو البشرية أو من ناحية إصلاح إدارة السجون رغم النقص الفادح في الهياكل مثل حال محكمتي سبدو ومغنية وكذا مقر المجلس بولاية تلمسان الذي ما يزال على عهده القديم. هذا من جهة، ومن جهة أخرى نلاحظ على ميزانية وزارة الداخلية، أنه لم يتم الإشارة إلى الجانب الأمني علما أن هناك عددا كبيرا من المتضررين من ظاهرة الإرهاب خاصة الذين سلبت منهم أموالهم وأرواحهم. فهذا القانون يعوز لأصحاب المساكن والسيارات دون أصحاب المواشي. ولهذا يجب التعويض لكل الفئات بإنصاف ويكون جميع المتضررين من ظاهرة الإرهاب سواسية أمام القانون وننتظر في هذا الصدد إصدار قانون أو أمر على الأقل يعوز لأصحاب المواشي بكل أنواعها.

وإذا لاحظنا المادة 71 التي تعدل وتتم المادة 29 من قانون الجمارك والتي تحدد النطاق الجمركي بما يعادل 60 كلم في حين، كما يعلم السادة، كان محددًا في السابق بثلاثين (30) كلم، لكن حبذا لو تم إلغاء هذا النطاق الجمركي للقضاء على التهريب بكل أشكاله، لأن الوطن واحد ولا يمكن في أي حال من الأحوال تجزئته، وبتحديد النطاق الجمركي يعني أننا نتلاعب بالشكل الذي نراه مناسبًا وعلى النقطة المعنية من التراب الوطني، هذا من جهة. ونلاحظ من جهة أخرى بخصوص أحكام التسجيل الواردة في باب الأحكام الجبائية وهو ما تؤكد المادة 35 التي تعدل أحكام المادتين 213 و265 من قانون التسجيل، ارتفاعا واضحا وفاحشا، فيما يخص تأسيس الرسم القضائي. فمثلا يصل في قضايا الاستئناف وفي القضايا البحرية والتجارية إلى 1500 دج، ونفس الشيء بالنسبة إلى قضايا النزاع أمام المحاكم الابتدائية والمحكمة العليا ومحكمة النزاع ومجلس الدولة.

ونفس الشيء كذلك بالنسبة إلى الرسوم التي تفرض على شهادتي الجنسية والسوابق العدلية، خاصة إذا عرفنا الطبقة التي تلجأ إلى المحاكم أو تتداول عليها.

نلاحظ في باب الأحكام الجبائية المختلفة الواردة في المادة 68 المعدلة والمتممة للمادة 59 من الأمر رقم 31/96 المؤرخ في 30 ديسمبر 1996 المتعلق بقانون المالية لسنة 1997 والتي تؤكد أنه يؤسس عند الاستيراد اقتطاع نسبة 4٪ ويطبق على البضائع الموجهة خصيصا للشراء وإعادة بيعها على حالها، حيث نلاحظ هنا ارتفاعا كبيرا في هذه الضريبة على الدخل الإجمالي، أو الضريبة على أرباح الشركات التي كانت مقدره في السابق بنسبة 2٪ فقط وأصبحت اليوم تقدر بنسبة 4٪ وهذا ارتفاع ضخم سوف يعطل وبدون شك الحركية التجارية في هذا المجال.

من ناحية أخرى نلاحظ كذلك في المادة 92 المعدلة والمتممة لأحكام المادة 206 من قانون المالية لسنة

سيدي الوزير،

أما بخصوص قطاع التربية الوطنية فنلاحظ، أن ميزانيته غير كافية رغم زيادتها نظرا لارتفاع عدد التلاميذ في المدارس والطلبة في الجامعات إذ ما يزال المعلم يعاني الفقر بالدرجة الأولى ونقص وسائل العمل المادية والهياكل التعليمية، نلاحظ كذلك أن العديد من المناطق كالقواوة والعريشة لا تملك ثانويات رغم بعدها عن مقر الدائرة، حيث يعاني التلاميذ المتمدرسون نقصا في وسائل النقل وبعد المسافة.

أما عن وزارة الشباب والرياضة فإن الشباب يعاني البطالة والفقر، ولهذا نقترح تخصيص منحة معقولة لكي يساير الشباب حياتهم اليومية أو توفير مناصب عمل لهم وليختاروا بعد ذلك بين الاستفادة من المنحة أو العمل.

وبخصوص وزارة التكوين المهني، فإننا نبارك فكرة إنشاء بكالوريا التعليم المهني من أجل مسايرة الحياة الاقتصادية في جميع جوانبها، كما نطالب بإقامة مركز تكوين مهني في المناطق النائية.

أما فيما يتعلق بقطاع السكن، فإننا نلاحظ نقصا فادحا وكبيرا في مجال السكن، حيث مازال عدد كبير من السكنات مغلقا ولم يوزع.

وهنا سيدي الوزير، نطرح عليكم وعلى أنفسنا السؤال الآتي:

ما الجدوى من هذه السكنات خاصة بدائرتي الرمشي وسبدو وغيرهما من المناطق.

كما يعاني قطاعا الفلاحة والصحة من هذا الجانب، فما معنى، بالله عليكم، عدم توفر منطقتي لعريشة والثور إلى حد الآن على سيارة إسعاف واحدة على الأقل وغيرهما من المناطق.

سيدي الرئيس،

نطالب بإعطائنا صورة واضحة عن الصناديق التي ظهرت في المدة الأخيرة وبالتحديد منذ سنتين.

السيد وزير الأشغال العمومية،

لا بد لكم من زيارة تلمسان لمشاهدة مطارها الذي يحمل الإسم فقط، وكذلك طريق الموت الرابط بين منطقتي الثور وسبدو وبين منطقتي سبدو ومغنية عن طريق مدينة صبرة، ولهذا نلتمس من ممثلي هذه الوزارات زيارة هذه المنطقة، ولكم واسع النظر منا، وشكرا.

الرئيس: أشكر السيد خير الدين رحوي، وأحيل الكلمة إلى السيد قادة عصام.

السيد قادة عصام: بسم الله الرحمن الرحيم،

والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

سيدي الرئيس،

السادة الوزراء،

زميلاتي زملائي النواب،

السيدات والسادة أسرة الإعلام،

السلام عليكم.

بعد قراءتي لمشروع قانون المالية لسنة 2003 ودراسة مشروع ميزانية الدولة لنفس السنة، فإن لدي اقتراحا يخص تمركز المشاريع في مقر عاصمة الولاية على المستوى الوطني، يقضي بتقسيم هذه المشاريع على دوائر الولاية، فعلى سبيل المثال تتكون الجامعة من مجموعة كليات فلماذا لا تكون مثلا كلية الطب في الدائرة (أ) وكلية الاقتصاد في الدائرة (ب) وكلية العلوم القانونية والإدارية في الدائرة (ج)؟ وبهذا نحدث حركية بين الولاية والدائرة التابعة لها ونفك العزلة عن بعض الدوائر الأخرى ونقلل من الاكتظاظ السكاني في الولاية، ويمكن تطبيق هذه الطريقة كذلك على اختصاصات ومجالات أخرى مثل الصناعة والمنشآت الكبرى، ونرجو من السيد وزير الطاقة والمناجم الإسراع في تنفيذ مشروع توفير الغاز الطبيعي بمنطقتي سفيزف وتلاغ وباقي دوائر

الرئيس: شكرا السيد قادة عصام. وأحيل الكلمة إلى السيد عيسى براهيم.

السيد عيسى براهيم: بسم الله الرحمن الرحيم. شكرا سيدي الرئيس،

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين أما بعد،

السيد رئيس المجلس الشعبي الوطني المحترم، معالي الوزراء،

السادة النواب المحترمين،

السلام عليكم، ورحمة الله تعالى وبركاته، أما بعد، هذا أول مشروع قانون مالية يعرض على المجلس الشعبي الوطني في بداية عهدة برلمانية جديدة وبعد أن قدمت الحكومة برنامجها أمام البرلمان منذ ما يقارب الشهرين، وكلنا أمل في أن يحمل قانون المالية لسنة 2003 التطبيق العملي لبرنامج الحكومة.

في البداية يمكن القول، على الأقل في نظري، إن هذا المشروع لا يترجم برنامج الحكومة المصادق عليه ترجمة كاملة وكثيرا ما تخضع القرارات القانونية عندنا إلى منطوق سياسي غريب من ذلك أن يتقرر مثلا مسح ديون البلديات وتسريح حوالي ثمانية ملايين دينار جزائري إلى غاية اليوم.

وإذا كان برنامج الحكومة قد جاء بكثير من الوعود، فإن قانون المالية لم يأت بأي إجراء اجتماعي لتخفيف العبء عن الأجير، ولا عن التاجر الصغير، ولا عن الفلاح، ولا عن غيرهم، وكنا نتمنى أن يعفي القانون الدخل الوطني المضمون من الضريبة على الدخل الكلي.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السادة الحضور،

تأسست قسيمة السيارات سنة 1996 بصفة مؤقتة على أن يخصص إيرادها لتمويل صندوق تشغيل الشباب وأن

جنوب ولاية سيدي بلعباس للحد من معاناة المواطنين من نقص هذه المادة خاصة في فصل الشتاء، كما يجب على الحكومة معالجة مشاكل الفلاحين المهيكليين في مجموعات انقسمت إلى أفراد ولم تستفد الدعم الفلاحي، الأمر الذي جعلها تعاني التهميش والإقصاء.

يوجد بدائرة سفيزف مصنع لصناعة السكر يعاني مشاكل حادة، لذا أقترح على الحكومة إيلاء الأهمية اللازمة وتدعيمه بآليات جديدة لدفعه إلى إنتاج السكر المحلي وذلك بتشجيع زراعة الشمنندر، خصوصا وأن المنطقة كانت منتجة لهذه المادة في السنوات الماضية، كما أقترح تخصيص منطقة صناعية في دائرة سفيزف لتشجيع الاستثمار وإحداث مؤسسات صغيرة لمكافحة البطالة التي يعانيها شباب هذه المنطقة.

في مجال الشبيبة والرياضة:

نطلب من السيد وزير الشبيبة والرياضة أن يساعد فريقتي (CRBS) و (FCS) لكرة القدم للمشاركة في البطولة وذلك بعد إقصائهما منها بسبب الديون المترتبة عليهما خاصة أن المنطقة محرومة من كل الوسائل الترفيهية ويعاني شبابها بطالة حادة.

أما في مجال التربية، فأذكر سيدي الوزير أن في ثانوية سفيزف سمح لبعض التلاميذ بإعادة السنة النهائية للامتحان في شهادة البكالوريا في أقسام خاصة، علما أن فرصة النجاح ضئيلة، لذا نطلب من سيادتكم إلغاء هذه الأقسام الخاصة، لاسيما أننا في بداية السنة الدراسية، كما أقترح إنشاء ثانوية جديدة بهذه الدائرة نظرا إلى اكتظاظ الأقسام، حيث يصل معدل التلاميذ بالقسم الواحد إلى ثمان وأربعين تلميذا.

أما فيما يخص قطاع الصحة، فنرجو تزويد المستشفى الجامعي لسيدي بلعباس بالتجهيزات الحديثة وإحداث مناصب شغل بمستشفى سفيزف الذي رغم تجهيزه إلا أنه يحتاج إلى أطباء أخصائيين للقيام بالعمليات الجراحية وتزويده بجهاز تصفية الدم، مع تمنياتي لفريق الحكومة بالنجاح والتوفيق في تطبيق البرنامج ومتابعته.

وعراء، وخصوصا الشباب، حيث أنه في الإمكان تخصيص نسبة من هذا الفائض لتمويل مشاريع لصالح الشباب الجزائري.

وإذا كانت الحكومة حذرة، وتدخر ذلك احتمالا لمواجهة أوضاع سيئة مستقبلا، فإنه ينبغي القول إنه لم يتم استغلال إلا ما يقارب الربع من صحراننا الزاخرة بالثروات الباطنية.

إن الجزائر تجثم على بحر من البترول بما فيها السواحل وحتى الإقليم البحري، مع العلم أننا لانوافق على استنزاف كل الثروات الباطنية، ولا نوافق أن تظل الجزائر معتمدة على الجباية البترولية، فلا بد من البحث عن مواد أخرى.

السيد الرئيس،

السادة الحضور،

ينبغي التنبيه أيضا إلى أن بعض الشركات الأجنبية العاملة في صحراء الجزائر، تستغل الثروة بشكل بشع، حيث تنهك الآبار والمناجم، وفي أغلب الأحيان إن لم نقل جلها لا يستند عملها إلى المقاييس المعمول بها عالميا في هذا المجال، فيتم مثلا استنزاف محتوى البئر الذي يقدر احتياطه بخمس وعشرين (25) سنة خلال أربع (4) أو خمس (5) سنوات فقط، مستهدفة الربح في الوقت على حساب الثروة الوطنية.

وفي ظل الأوضاع الأمنية التي تعيشها البلاد، وبعيدا عن المتابعة والمراقبة يستغل الأجانب هذه الفرصة لتحويل كميات كبيرة من ثرواتنا الباطنية - هذا مهم جدا - وإفراغها في باطن أرضهم، مكونين بذلك احتياطا كبيرا لأنفسهم، على حساب دولتنا، وعند اضطراب الأسعار يجدون أنفسهم في وضعية مريحة ولا أحد يستطيع أن يجزم أن مصالح الدولة الجزائرية، وإمكانياتها المتواضعة قادرة على متابعة الأعمال التي يقوم بها الشريك الأجنبي في الصحراء ومراقبتها حيث تناثرت الآبار، وبدأت تدر الأرباح على الأجانب بالدولار.

يتم إلغاؤها فيما بعد، إلا أن إيراداتها خصصت هذه المرة لتمويل أعباء أخرى تدخل ضمن الأعباء العامة للدولة.

كما كان ينبغي للحكومة أن تراعي الأوضاع الاجتماعية للمواطن الجزائري ومن ذلك مثلا أن تحويلات الأشخاص يتم إعفاؤها من الرسوم، وفي المقابل فإن إعفاء بعض المواد من الرسم على القيمة المضافة ليقابله تخفيض في سعر الخبز.

وإذا كان قانون المالية لسنة 2003 يعكس التوازنات المالية الحسنة، والوضعية المريحة التي تتمتع بها دولتنا، فإنه لا يتضمن إجراءات لصالح المواطن البسيط.

سيدي الرئيس،

إن احتياطي الصرف الذي تفوق قيمته 22,5 مليار دولار لم يستغل أو يخصص لتمويل الاستثمار العام الذي يؤدي إلى إنشاء الثروة وإحداث مناصب الشغل، الذي يؤدي بدوره إلى التخفيف من وطأة البطالة التي تجاوزت نسبتها 30٪.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السادة الحضور،

نتساءل، كمواطنين، عن مصير الفارق الحاصل بين السعر المرجعي الرسمي المعلن، والمقدر بمبلغ 19 دولارا للبرميل الواحد، والسعر المرجعي الحقيقي الذي تصل قيمته أحيانا إلى ثمانية وعشرين (28) دولارا، وحتى إلى ثلاثين (30) دولار. للبرميل؟

كما نتساءل: كيف يباع البترول الجزائري في الأسواق العالمية بالطريقة المسماة بالمزاد العلني حيث يجهل المواطن الجزائري كيف تباع ثروته؟ وبم تباع؟

إن الفائض المحصل من إيرادات الجباية النفطية يقدر بحوالي ثمانية وعشرين مليار دولار (28) لكنه لا يستثمر ولا يستغل، بينما يموت المواطن جوعا وعطشا

إن الإجراءات المتخذة فيما يتعلق بمحاربة ظاهرة التهريب الجبائي لن تطال إلا التجار الصغار، كما أن مشاريع الإنعاش الاقتصادي لا تخضع هي الأخرى إلى أي متابعة. وما زالت لم تحقق الأهداف المرجوة منها، كما أن فرض ضريبة خاصة على استغلال الأراضي الفلاحية إجراء سابق لأوانه، باعتبار أن الفلاح الصغير مازال يعاني مشكل التمويل والبيروقراطية، فنثقل كاهله، بالإضافة إلى ذلك بضريبة أخرى، هذا بالنسبة إلى دشرتنا الكبيرة....

الرئيس: شكرا للسيد عيسى براهيم، وأحيل الكلمة إلى السيد ابن حليمة بوطويقة.

السيد ابن حليمة بوطويقة: شكرا سيدي الرئيس،

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

زميلاتي، زملائي،

أغتنم هذه الفرصة لأقدم تحياتي للجنة، وأطلب بالمناسبة بعض الاستفسارات.

أولاً: لاحظنا زيادة معتبرة جدا في ميزانية رئاسة الحكومة، تفوق 90٪ دون تقديم تفسير لذلك.

ثانياً: لأي غرض طلب مبلغ 15 مليار دج من الاعتمادات الطارئة غير المبررة؟

كما أغتنم فرصة وجود الأخ وزير المالية لأطلب تقييم وزارة المالية فيما يخص الإنجاز. هل مبلغ أربعمئة مليون (400) أو ثمان مائة (800) مليون المذكورة هو تكلفة المكتب أم أن هذه التكلفة تقدر بمليار وما تئين وخمسين مليون سنتيم. (1.250.000.000)؟

النقطة الثانية -السيد وزير المالية- تخص الفرق بين أسعار تقييم برميل البترول، فلقد نقلنا التعويض من الخزينة إلى الكتابة. أطلب بعض التوضيحات عن ضبط صناديق التعويض، وحسب الوثائق التي قدمت لنا فإننا

ونحمد الله تعالى الذي حبانا باكتشافات عظيمة، وهامة جدا خاصة في حاسي بركين، حيث مكنت التكنولوجيا الحديثة من استكشاف آبار جديدة، تحتوي احتياطا معتبرا، غير أنه غير مراقب كما ينبغي. وعليه نقترح تشكيل لجنة برلمانية خاصة تتكون من اختصاصيين، وخبراء من أعضاء البرلمان، من أجل متابعة ما يجري في الصحراء، مع الشركاء الأجانب وأيضا معاينة التصرفات المختلفة لشركة سوناطراك نفسها.

سيادة الرئيس،

لايفوتني أن أنبه - معالي وزير الطاقة- إلى أن هناك مشاريع ضخمة تتمثل في محطات ضخ النفط إلى سواحل الجزائر، أنجزت تماما منذ سنة 1975 وجهزت من أجل أهداف محددة، إلا أنها أهملت وتركت لتأكلها العوامل الطبيعية، وتفسدها.

كما تشغل عمالا دون إنتاج أو أي شيء يذكر، فتتفكك عليها أموالا طائلة ومع ذلك مازالت في سبات عميق منذ سنة 1975.

إذن، أين الخلل؟ أهو في الدراسات المسبقة من أجل ضمان الاستغلال أم لحاجة في نفس يعقوب؟

ثم ألا يمكن مسؤولي شركة سوناطراك إعادة النظر في هذه المشاريع والتصرف بعقلانية، وترشيد استعمالها لصالح الاقتصاد الوطني؟

سيادة الرئيس،

إن غلاء المعيشة الناتج عن التراجع المستمر لقيمة العملة الوطنية لم يخصص له قانون المالية إجراءات عملية من أجل مجابهته أو التقليل من وطأته وذلك برفع أجور العمال والموظفين ولم لا رفع الحد الأدنى للأجر إلى 12000 دج؟ كما أن أجرة السكن المعمول بها حاليا تفوق قدرة ودخل العمال والموظفين. وفي الوقت الذي ينتظر المواطن إجراءات تخفيفية يعمم قانون المالية العمل بالضريبة على السكن من أربع ولايات إلى كامل ولايات الوطن.

في الدراسات الفرنسية، ففي مثل هذه الأمور تضيع أموالنا.

النقطة الأخيرة، السيد الرئيس، من المفروض أن يتماشى قانون المالية وسياستنا، لكن ماهي سياستنا؟ ومن نحن؟ هل نريد مثلاً الخوصصة أم لا؟ إلى أين نحن متجهون؟

فبيع الأراضي أو تركها على حالها لا يخرج البلاد من الأزمة، نقوم بتنازلات مرحبا، لانقوم بها كذلك، مرحبا، نعود إلى مرحلة التسيير الذاتي، مرحبا، المهم أن نعمل شيئا، بمعنى أننا نجتمع حول طاولة للتمييز بين ما هو صالح وما هو غير صالح، ونتفق على الأحسن.

من وراء توقيف عملية الخوصصة؟ هناك من يقول إنها طريقة لتسريح العمال، وآخر يعتبرها مجالا للبورجوازيين ويعتبرها آخرون سبيلا للاستيلاء.

ما هذا؟ من له الحق؟ ومن المخطيء؟ فقد كان على قانون المالية أن يركز في الواقع على هذه السياسة، أي بما يتعلق الأمر؟

التدعيم الذي قدمناه للفلاحين لم يوزع توزيعا جيدا، فهل خدم الفلاحين في شيء؟

كل المستثمرات التي تملك عقودا والتي تتكون من 7 أو 8 أفراد لم تستفد من الصندوق، بسبب الغياب المستمر لأفراد المستثمرة لدى التوقيع على عقود الاستفادة، كما أن الفلاح الذي لا يملك وثائق تثبت ملكيته للأرض لا يتحصل على بطاقة فلاح.

ربما هناك أسئلة سياسية علينا الإجابة عنها قبل الانتقال إلى الأرقام.

النقطة الأخيرة، يعتقد بعضهم أن إنتاج العراق للنفط الذي يصل إلى 4 ملايين برميل في اليوم قد يكون غبنا بالنسبة إلينا! لا يمثل ذلك غبنا لنا. فلن يدعوا سعر

لاحظنا أن الانتاج في نقص مستمر منذ سنة 1986 إلى غاية سنة 1994 لتعود الأمور إلى مجاريها سنة 1997، ولكن مهما كان الأمر فإن النسبة إذا قلت عن 8٪ فلا يمكن اعتبارها إيجابية مهما كان الجهد الاقتصادي أو المالي، حيث لا يمكننا المواجهة بنسبة نمو تقل عن 8٪ لذلك نطلب منكم تقديم بعض التفسيرات التي تفرض نفسها عن توقعات سنة 2003.

أما فيما يخص بعض المشاكل التي يتوقع أن يثيرها قانون المالية فتتعلق بالضريبة على الفلاحة، حيث فرضها بعضهم علينا وقرروها. فجنوب ولاية تيارت مثلا غير معني بالحبوب، وفي هذا الصدد طرحنا السؤال على الفنيين وعلى السيد الوزير، ثم على السيد رئيس الجمهورية ولم يبق إلا أن نطرحه على الإله.

هناك سد أنجز سنة 1986 ما يزال مجرد مخطط ماء، تملؤه الأمطار في فصل الشتاء بنسبة 40 مليون م3 لتجف 20 منها في فصل الصيف، لماذا؟ لاندرى السبب إلى يومنا هذا. ألم تكتمل الدراسة؟ لاندرى إن كنا سنبدأ في عملية الضخ من الأعلى أم من الأسفل (en Amon et en Aval) فقد أسكتنا كل من كان يندد بذلك.

ومن هنا يجب النظر في المداخل الجديدة للدولة لأننا إذا قيما الخسائر التي تكبدناها منذ سنة 1986 إلى غاية سنة 2002 فسنجد أنه كان بإمكاننا ري مساحة 3000 هكتار، لذلك ينبغي إصدار قرار يمنع الضخ، في انتظار ما تسفر عنه الدراسة.

لقد كاتبتنا السلطات المحلية والمركزية واتصلنا بها لنخبرها أن الدراسة الفرنسية أنجزت بطريقة خاطئة، حيث أثبتت كل الدراسات التي سبقتها أو التي تلتها أن نيتهم لم تكن صادقة فأوقعونا في الخطأ بولاية تيارت، ويوجد اليوم أكثر من 560 لترا مكعب من المياه تضيع في الثانية الواحدة بالسبخة في الملح، فلم يتركوا الناس يضحون أو يحضروا من بإمكانهم تأكيد أو تأييد ماجاء

صحة وتشغيل وسكن. ففي الوقت الذي يعيش المواطن الجزائري أوضاعاً صعبة الفقر والحرمان نلاحظ أن إيرادات الدولة لم تستغل بشكل يجعله يستفيد منها ويحسن مستواه المعيشي.

توقعتم في مشروع ميزانية الدولة هذا عجزاً يقدر بنسبة 5,79٪ وذلك ناتج عن اعتمادكم سعراً مرجعياً للبرميل البترول قيمته 19 دولاراً أمريكياً، في حين لم يقل سعر البترول طيلة سنة 2002 عن 22 دولاراً للبرميل، وحسب توقعات الملاحظين فإن سعر البترول سيشهد ارتفاعاً في الفترة القادمة، نظراً إلى زيادة الطلب العالمي على البترول الناتج عن نمو الاقتصاد العالمي وإلى الأزمة الأمريكية العراقية التي قد تزيد في الاحتياطي العالمي للبترول، وعليه فإن اعتماد سعر 22 دولاراً للبرميل، والمعتمد حالياً من قبل منظمة الأوبك كحد أدنى سيمكن من رفع ميزانية الدولة وتخصيصها للتنمية الوطنية، ورصد اعتمادات معتبرة للقطاعات التي تخدم المواطن مباشرة كالصحة والتعليم والسكن والتشغيل.

إن ما جاء في ميزانية الدولة من عجز قد لا يتحمله المواطن البسيط الذي يتطلع إلى سد احتياجاته، ومتطلبات العيش الكريم الذي يضمن له الخبز والشغل والصحة والتعليم والسكن.

سيدي الرئيس،

ممثلي الحكومة،

زملائي النواب،

إن قطاع الأشغال العمومية الذي يعتبر عصب الاقتصاد الوطني يعرف تدهوراً مأساوياً على مستوى كامل التراب الوطني، وخاصة الطرق في المناطق النائية والصحراوية. وعليه فإن الاعتمادات المقترحة لسنة 2003 لهذا القطاع، والمقدرة بمبلغ 2.316.271.000 دج (مليارين وثلثمائة وستة عشر مليوناً ومائتين وواحد وسبعين ألف دينار)، أي بزيادة 3,01٪ على اعتمادات سنة 2002 وهي زيادة غير كافية، لأن اعتمادات سنة 2002 لم يكن

البرميل يصل إلى 12 دولاراً بل من مصلحتهم أن يكون في 18 أو 19 دولاراً، حتى نستورد منهم، وإلا فلن يجدي إنتاج اللجنة الأوربية نفعاً. أين يكمن المشكل؟ لن يتركونا ننتج حبوبنا وبذورنا، وها نحن في الخامس عشر من شهر أكتوبر، ولما توزع البذور على ولايتنا بعد ما كانت نسبة الإنتاج في السنوات السابقة ومن خلال الرؤى القديمة تصل إلى 40٪ و50٪ أما اليوم فلا توجد بذرة واحدة.

فالقرار الذي يصل في آخر لحظة ويرد عليه صندوق التنمية المحلية عن طريق برقية للنظر في الأمر؟ ثم يؤجل، بعد ذلك يأتي دور البنك، وCRMA، ويبقى الفلاح يتخبط حتى يصل إلى شهر ديسمبر دون أن يزرع شيئاً.

ومن حقي أن أقول إن هذا التصرف مقصود من الإخوة الذين لا يخدمهم الإنتاج الجزائري للحبوب، لأنهم يفقدون 224 مليون دولار، لذلك يجب التساؤل إلى أين نحن متجهون؟

شكراً سيدي الرئيس.

الرئيس: شكراً للسيد ابن حليلة بوطويقة، وأحيل الكلمة إلى السيد مسعود أولبصير... تسحب؟ شكراً. أحيل الكلمة إذن إلى السيد رشيد زعراط.

السيد رشيد زعراط: سيدي الرئيس،

السادة الوزراء،

زميلاتي، زملائي النواب،

السلام عليكم.

بعد دراستنا مشروع قانون المالية وميزانية الدولة لسنة 2003 استخلصنا أنه رغم التحسن في الوضع المالي العام للبلاد، إلا أن الحكومة مازالت تتبع سياسة التقشف التي فرضتها عليها المؤسسات المالية الدولية، هذه السياسة مطبقة على ميزانيات كل القطاعات، خاصة القطاعات المرتبطة بصفة مباشرة بالمواطن البسيط من

إجتماعية على مدار سنة 2003، وهذا دون الأخذ بعين الاعتبار المدن الكبرى التي تحتاج إلى أكبر عدد من السكنات. فماذا يفعل مجلس بلدي انتخبه الشعب مؤخرا بتسعة (9) مساكن، وفي بلدية تحتوى مثلا على خمسة (5) محتشدات؟ وهكذا تتورط السلطات المحلية في عملية التوزيع فتحدث أعمال شغب و حرق للمرافق العمومية تخسر من جرائها ميزانية الدولة الأضعاف المضعفة للميزانية المخصصة لبناء هذه السكنات.

أما السكن الاجتماعي التساهمي فلم تخصص له أية اعتمادات في إطار الصندوق الوطني للسكن والمقدرة حسب تصريحات رئيس الحكومة بخمسين (50) مليون سنتيم للسكن.

إننا نقترح على السيد وزير السكن رفع قيمة إعانة الصندوق الوطني للسكن لبرنامج السكن التساهمي لسنة 2000 إلى خمسين (50) مليون سنتيم، والذي يعاني تأخرا فظيما في عملية الإنجاز، وكمثال فقط أذكر برنامج إنجاز مائة وخمسين (150) مسكنا اجتماعيا تساهميا بالقادرية الذي انطلقت الأشغال به منذ عامين، والتي وصلت نسبتها إلى حوالي 40٪ فقط.

سيدي الرئيس،
زملائي النواب،

فيما يخص السكن المخصص للبيع بالإيجار، الذي لقي إقبالا كبيرا من المواطنين، نلاحظ في الميزانية المخصصة للسكن تنصل الدولة التام من تمويل هذا البرنامج. ففي الوقت الذي انطلقت الدولة في بناء 20.000 زائد 30.000 سكن من هذا النوع، نلاحظ على ميزانية السكن والتعمير لسنة 2003 غياب أي اعتماد من الخزينة العمومية لتدعيم هذا النوع من السكن في حين أوكلت المهمة إلى الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط لبناء خمسة وستين (65) ألف مسكن، وإضفاء الطابع التجاري المحض على هذه العملية بشروط ردعية قاسية على المستفيدين، وعليه نقترح تعديل المادة 94 بشكل تراعى فيه الظروف المالية للمستفيد

لها الأثر الكبير على الطرق الولائية والبلدية خاصة، حيث تعاني هذه الأخيرة حالة اندثار تام، أثرت سلبا في جميع الأصعدة الاجتماعية والاقتصادية، وخير دليل على ذلك الطريق الولائي رقم 125 بولاية البويرة الرابط بين الطريق الوطني رقم 5 ودائرة عين بسام.

أما بشأن إنجاز الطريق السريع أو ما يعرف بالطريق السيار شرق - غرب ورغم توفر الموارد المالية حسب تصريحات السيد الوزير فإننا نرى أن العمل بنظام 8x3 يساهم في الإسراع في وتيرة الإنجاز، وتشغيل أكبر عدد من العمال، وهنا نلفت انباهكم إلى أن الشركات الأجنبية العاملة في هذا المشروع على مستوى ولاية البويرة لاتحترم أدنى القوانين المنظمة لعلاقات العمل، خاصة منها العمل النقابي، والضمان الاجتماعي، كما نسجل ضعفا في تسجيل برنامج إنجاز هذا الطريق رغم أهميته القصوى، إذ لم تسجل إلا 18 كلم في محور عين الدفلى و 11 كلم في محور برج بوعريريج.

سيدي الرئيس،
السادة الوزراء،
زملائي النواب.

تعاني بلادنا أزمة سكن تقدر حسب تصريح الوزير بمليون وثلاثمائة ألف سكن (1.300.000) وبما أن معظم الشعب الجزائري يعيش ظروفا اجتماعية مزرية في الأكوخ وفي المحتشدات، حيث لايتوفر لديه أدنى شرط من شروط الحياة الكريمة، ومن أجل تدارك هذا العجز الفضيع وتحسين وضعية هذه الشريحة من المواطنين لابد من اتباع سياسة سكنية فعالة وإعطاء برنامج السكن الاجتماعي ميزانية معتبرة من أجل بناء أكبر عدد ممكن من هذا النوع من السكنات الموجهة للطبقة المحرومة.

إن ما جاءت به ميزانية السكن والعمران من أجل بناء 15000 سكن اجتماعي فقط، يعتبر عددا ضئيلا جدا مقارنة باحتياجات المواطنين. وبعملية حسابية بسيطة جدا نجد أن كل بلدية ستستفيد بمعدل 9 مساكن

لهذا الشعب. إلى متى نستمر في هذا الوضع وفي هذه الدوامة؟، فمن الغريب جدا أن نتكلم بعد أربعين سنة من الاستقلال عن وجود 14000 مستورد وهمي، أين الدولة؟ أين القانون؟، أين الناس؟، أين النظام؟ أين هؤلاء الذين ندفع لهم الضريبة؟، أين هم؟! ليسوا موجودين. والله العظيم لو أن أحدا ارتدى قميصا لقالوا عنه إنه ارتدى قميصا وكتبوا عنه تقريرا، لكن إذا تعلق الأمر بـ 14000 مستورد فلا أحد يعلم أين هم ولا أحد يهتم الأمر في شيء. أي نمط من الحكم هذا؟ أي دولة نحن فيها؟ إننا نتعجب من حجم التهرب الضريبي المقدر بمبلغ 165000 مليار دينار، لماذا بقيت أعمالنا معطلة إلى يومنا هذا؟ لماذا لا ننشئ بطاقيّة وطنية خاصة بالتحصيل الضريبي تسمح بالتعرف على كل من يدفع ومن لا يدفع سواء أكان في أدرار أم في وهران أم في الجزائر العاصمة؟ هذا غير موجود تماما، وما تزال نمارس نفس السياسة، فلو قدر الله ووقع حادث لحاسي مسعود فسيأكل بعضنا بعضا هذا هو السؤال الذي أود طرحه على أعضاء الحكومة وعلى النواب، لأننا أيها السادة النواب سنكون كالممثل المصري عادل إمام في مسرحية "شاهد ما شافشي حاجة"، نصادق على الميزانية لكن في الحقيقة نجهل ما تحتويه، والله لانعرف ماذا نسير ولماذا حضرنا؟ هذه هي المحاور التي نود طرحها على أنفسنا؟ إن الأمر يتعلق بمستقبلنا ومستقبل أبنائنا. إننا مسؤولون أخلاقيا وسياسيا عن هذا الوضع، سبحانه الله، لننتقل انطلاقة حقيقية، هذه الأمة في حاجة إلى قفزة نوعية حتى نقضي على الروتين وعلى هذا الكلام! - هذه التساؤلات يجب أن نطرحها على أنفسنا - تمثل الميزانية باختصار مفيد 97٪ أو 98٪ من العائدات الجبائية وماعدا ذلك فليكن الله في عون هذا الوطن، هذه ملاحظة عامة.

لدي نقاط أخرى أود أن أثيرها. توجد بلدية "السبع" بولاية أدرار محطة لضخ الغاز الطبيعي تابعة لسونطراك، مع العلم أن التحصيل الجبائي في بلدية بومرداس التي تعد أفقر بلدية في الوطن يعادل تحصيل أغنى بلدية في الوطن والتي هي بلدية السبع بولاية أدرار - وعليه أوجه سؤالاً إلى وزير المالية: أليحق لهذه البلدية أن تستفيد؟

أثناء دفع مستحقات الإيجار، وإعطاء مهلة أكبر قبل فسخ عقد الإيجار، نظرا إلى تأخر بعض الأجور، وربما لشهور عديدة.

سيدي الرئيس،

زملائي النواب...

الرئيس: شكرا للسيد رشيد زعراط وأحيل الكلمة إلى السيد محمد فروط.

السيد محمد فروط: بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

سيدي الرئيس،

السادة أعضاء الحكومة،

الزميلات والزملاء النواب،

مساء الخير.

أولا، إن المتطلع إلى مشروع قانون المالية الحالي سيلاحظ أنه عبارة عن تكريس لسياسة الهروب إلى الأمام التي تنتهجها الدولة منذ 40 سنة، أي منذ الاستقلال، إذ أنه لا يوحى بوجود أي مؤشر على انطلاقة اقتصادية حقيقية تركز الإمكانات البشرية والمادية التي يحظى بها هذا الوطن وتعيد الأمل لهذا الشعب الذي أصبح متعطشا لهذا البصيص من الأمل. فمن الغريب جدا، أن يبقى بعد أربعين سنة من الإستقلال، أكثر من 90٪ من عائداتنا أو من مداخيل الميزانية يأتي من البترول. فأين عبقرية الإنسان الجزائري وقدراته؟ وأين إمكانات الدولة؟ وأين إمكانات الحكومة؟ أو أين إمكانات المستشارين الاقتصاديين والشركات وغيرهم. كل ذلك عبء ثقيل على كاهل ميزانية الدولة وعلى هذا الشعب وأيضا على كاهل إيرادات النفط.

أنا أسمى مشروع هذا القانون قانون القضاء والقدر أي لا يحتوي على أي مؤشر، فقد تسقط الأمطار وقد لا تسقط، وقد يرتفع سعر البترول وقد ينخفض. كل ذلك من شأنه أن يعرقل العبقرية الجزائرية والانطلاقة الحقيقية

السيد سعيد بن عايذة: شكرا سيدي الرئيس. السيدات والسادة الوزراء والوفد المرافق لهم، زميلاتي، زملائي النواب، السادة الحضور، السلام عليكم.

نحن بصدد مناقشة مشروع قانون المالية لسنة 2003. وبهذه المناسبة أتوجه بالشكر إلى أعضاء لجنة المالية والميزانية على ما قدموه من إثراء وتعديلات كما أشكر الحكومة على تقديمها مشروع هذا القانون الذي سوف يكون لبنة لبناء الوطن وتقدمه وازدهاره إن شاء الله. أما بعد، فيتعلق تدخلنا هذا بقطاع التعليم العالي والبحث العلمي إذ لم تستفد مدينة وهران عاصمة الغرب الجزائري والمدينة الثانية في البلاد وقطب جامعي هام منذ الاستقلال، من منشآت قاعدية للتكوين في مستوى كلية العلوم الطبية، وتمثلت الاستفادة الوحيدة في مركب بيوطي (متعدد الاختصاصات) تم إنجازها باستعمال البناء الجاهز والأمينوت، ومحدد بسنوات معدودة. لذا نرجو أن تلمني الوزارة المعنية هذا المطلب المتمثل في بناء كلية جديدة مجاورة للمستشفى الجامعي الجديد (L'usto) المقرر فتحه السنة المقبلة إن شاء الله.

إن المقاييس الدولية المعمول بها تفرض علينا أن يكون بداخل أو بجوار المستشفيات ذات الطابع التكويني كلية للطب، تسهيلا للتربصات التطبيقية وإلقاء المحاضرات. وقد كانت المبادرة الأولى من العميد الحالي لكلية الطب في ولاية وهران وتبنتها مديرية التخطيط التابعة لوزارة التعليم العالي وكذا مصالح ولاية وهران لكن المشروع لم تنطلق الأشغال به بسبب عدم توفر قطعة الأرض المخصصة للبناء. فالمشروع تجاوز مرحلة التفكير والدراسات المعمارية منذ سنة 2000، ونظرا إلى الضغط المتواصل للنمو الديمغرافي والعدد الهائل للمتحصليين على شهادة البكالوريا الجدد وطلاب العلم والمعرفة في مجال الطب في ولاية وهران والولايات المجاورة أذكر منها ولايات معسكر وتيارت وبشار وتسمسيت وأدرار ومستغانم وغيليزان، أصبح من الضروري إعطاء إشارة انطلاق لهذا المشروع الهام.

وهي كما قال الشاعر منابع النهر عطشى وهو مرتحل، هذا غريب!، أنا أتساءل كيف يتم هذا التحصيل؟ فهل لوجود المقر الاجتماعي للشركة بيومرداس فقط؟ مع أنها ماتزال تعد أفقر بلدية؟ وعليه لا بد من إعادة النظر في جل منظومة التحصيل الجبائي الخاصة بالبلاد.

هناك قضية أخرى تطرق إليها الكثير من الزملاء تتعلق بصندوق الجنوب أنا أطلب الحكومة بإلغائه لأنه أصبح لايفي بالغرض الذي أنشئ من أجله وبالتالي فلا معنى لوجوده، حيث كان يهدف إلى تدارك التأخر الذي تشهده مناطق الجنوب لكنه أصبح بمرور الوقت يكرس لصالح الميزانيات القطاعية الأخرى، فإذا كان الأمر كذلك فلتدرج ميزانية هذه المناطق ضمن الميزانيات القطاعية وليغلق هذا الصندوق ونكف عن هذا الحديث.

كنا نتمنى أن يكون صندوق الجنوب بصيص أمل لهذه المناطق المحرومة ويحدث فيها قفزة حقيقية. لكن، للأسف، حوّل وشوّه. وعليه أطلب بإلغائه حتى لا يحسب حسابا آخر.

بالنسبة إلى دعم الدولة للكهرباء في مناطق الجنوب والمقدر بمبلغ 480 دج، أحمل رسالة من سكان ولاية أدرار يقولون فيها: لو تطلعونا على رقم الحساب الجاري فسنعيد المبلغ للحكومة، فلا نحتاج إليه لأن فاتورة الكهرباء في أدرار مرتفعة خاصة في فصل الصيف، وقد زارها -أي ولاية أدرار- في هذا الفصل أشخاص كثيرون خاصة أثناء الحملات الانتخابية واطلعوا على مدى معاناته: السكان من ارتفاع درجة الحرارة، مع العلم أن فاتورة الكهرباء تفوق راتب الشخص أي تتجاوز 12000 دج، بالنسبة إلى الذين يملكون مكيفات. وعليه إذا كان هناك حساب جار فنحن مستعدون لإعادة مبلغ 480 دج إلى الحكومة مع خالص تشكراتنا لأنه لايسمن ولايغني من جوع. السلام عليكم. شكرا.

الرئيس: شكرا للسيد محمد قروط، وأحيل الكلمة إلى السيد سعيد بن عايذة.

إن أحكاما مهمة واردة في مشروع القانون تصب في اتجاه التخفيف من الانعكاسات الاجتماعية لاقتصاد السوق على الفئات الشعبية المتوسطة والضعيفة. وعموما فإنه إذا ما تضافرت الجهود واتخذت الترتيبات العملية لتطبيق أحكام القانون فإن آثارا إيجابية وانعكاسات مفيدة ستسجل لا محالة على المستويين الاجتماعي والاقتصادي سنلمسها بإذن الله نهاية السنة عند عرض الحكومة قانون ضبط الميزانية المنصوص عليه في المادة 160 من الدستور، غير أن هذه الإيجابيات - السيد الرئيس - المشار إليها لا تمنع من الإشارة إلى بعض الملاحظات التي بدت لي شخصا سواء في الشكل أو الموضوع، وأقول مسبقا إنها لا تنقص من التقييم العام الإيجابي للنص. وفيما يأتي عرض سريع لهذه الملاحظات.

من حيث الشكل:

الملاحظة الأولى: إن الاطلاع على الجملة الأولى في مشروع القانون والتي تبدأ كما يأتي "... إن رئيس الجمهورية بناء على الدستور لا سيما المواد كذا وكذا..." ليبين أن تأشيرة مشروع القانون تتضمن الإشارة إلى المادة 127 من الدستور وبما أن هذه المادة تتعلق بحق رئيس الجمهورية في طلب قراءة ثانية لقانون تم التصويت عليه فإن ذكرها في هذا المشروع سابق لأوانه ووارد على سبيل الحشو إذ لا تصيح الإشارة إليها واجبة إلا عندما يتحقق إجراء طلب القراءة الثانية وحينها فقط يتوجب إدراجها. وعليه يتعين في المرحلة الحالية الاكتفاء بالمادة 126 من الدستور التي تنص على إصدار رئيس الجمهورية نص القانون في أجل ثلاثين يوما وحذف المادة 127 من تأشيرات القانون.

الملاحظة الثانية: تتضمن المادة 5 من المشروع التمهيدي للقانون إلغاء صريحا للمادتين 30 و31 من قانون الضرائب المباشرة كما تتضمن المواد 27، 29، 30 من المشروع التمهيدي لقانون المالية تلميحا لأحكام المواد 30 و31 و290 و309 و316 من قانون الضرائب. وبما أن مواد قانون الضرائب المباشرة تم

وفي الخلاصة أقول إننا لانستطيع تحديد العدد في غياب un numurus closus، الأمر الذي يحتم فتح كلية جديدة للعلوم الطبية. شكرا سيدي الرئيس.

الرئيس: أشكر السيد سعيد بن عايدة، وأحيل الكلمة إلى السيد ميلود قادري... غائب، أحيل الكلمة إذن إلى السيد عبد الناصر بن أم هاني... غائب أيضا، أحيل الكلمة إلى السيد مسعود شيهوب.

السيد مسعود شيهوب: شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء،

السيدات والسادة النواب،

تحية طيبة وبعد،

ها نحن نناقش اليوم مشروع قانون المالية وميزانية الدولة لسنة 2003. إنه من حقنا أن نتساءل عن مدى انسجام هذا القانون مع برنامج الحكومة ومدى تجسيد بنوده ميدانيا على اعتبار أن قانون المالية والميزانية هما في حقيقة الأمر البرمجة السنوية لبرنامج عمل الحكومة.

إنه بمجرد القراءة الأولية لمشروع القانون المعروض علينا للنقاش يبدو أنه يستجيب إلى حد كبير لهذه الانشغالات، وفي مقدمتها قطاعي التربية والتعليم العالي باعتبارهما ورشة من ورشات الإصلاح المعلن عنها في البرنامج المذكور.

إن ما يتضمنه هذا المشروع من توفير مناصب العمل في مختلف قطاعات التعليم ورفع أجور الأعوان العاملين بها يؤكد هذه النظرة. وفي مجال تحسين إطار معيشة المواطنين وصحتهم ومكافحة البطالة وإنعاش الاقتصاد الوطني فإن مشروع القانون يسجل كذلك تطورا واضحا تعكسه الأرقام الصارخة المتعلقة بقسم التجهيز خاصة التي أبرزها عرض مقرر لجنة المالية والميزانية في هذه الصبيحة.

فجميع المداخيل هنا الكبيرة والضعيفة حظيت بنفس المعاملة، ومن جهة أخرى يخالف جوهر الإصلاح الجبائي المعلن عنه صراحة في المادة 85 من قانون الضرائب المباشرة والذي يقضى بأن يخضع الدخل المحقق من قبل الأشخاص الطبيعيين خلال سنة مالية لضريبة وحيدة وإجمالية، ومن جهة ثالثة فإن رفع هذه الضريبة بهذا الشكل وإلغاء التخفيضات يؤديان إلى تهرب الملاك المؤجرين والكف عن تأجير أملاكهم بدل تشجيعهم على المساهمة في حل أزمة السكن وتحفيزهم على الإيجار.

إن هذه التدابير تؤدي إلى انعكاسات سلبية على الصعيد الاجتماعي. وأخيرا فإن لجنة المالية والميزانية نفسها قد تحفظت، على صواب، على فقرة جديدة في المادة 7 التي تجعل المستأجر متضامنا مع المؤجر في حالة عجز هذا الأخير عن دفع الضريبة، لأن التضامن هنا غير قانوني وغير مبرر لاختلاف الذمم ولطبيعة الضريبة التي تتعلق بالمداخيل العقارية. ومن ثمة فهي تخص الملاك المؤجرين ولا يمكن أن تشمل المستأجرين حتى لو كانت عن طريق التضامن.

سيدي الرئيس،

الملاحظة الثانية: تعدل المادة 12 من مشروع القانون الحالي أحكام المادة 85 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة بشكل يلغي فكرة تأجيل العجز لمدة 5 سنوات لفائدة المكلفين بالضريبة دون الأخذ بعين الاعتبار عند تحديد الأرباح أن هؤلاء قد استفادوا من تطبيق هذا النظام....

الرئيس: أشكر السيد مسعود شيهوب، وأحيل الكلمة إلى السيد عماد جعفري.

السيد عماد جعفري: سيدي الرئيس،

السيدات والسادة الوزراء،

زميلاتي، زملائي النواب،

أعضاء الصحافة،

مساء الخير.

إلغاؤها صراحة بموجب المادة 200 من قانون المالية لسنة 2002 بسبب تحويلها إلى قانون الإجراءات الجبائية الذي أنشأه نفس القانون، بما أن الأمر كذلك فإن الصواب هو تصحيح المسألة بالإشارة إلى مواد قانون الإجراءات الجبائية بدل الإشارة إلى مواد قانون الضرائب الملغاة.

الملاحظة الثالثة: لقد عدلت المادة 4 من مشروع القانون الحالي المادة 26 من قانون الضرائب المباشرة في اتجاه تعميم نظام التصريح المراقب وفي نفس الوقت ألغت المادة 5 من مشروع القانون نظام التقييم الإداري لتحديد أرباح المهن غير التجارية خاصة المذكورة في المواد 26 و30 و31، وبما أن المادتين 30 و31 تتعلقان بنفس الموضوع وقد تم تحويلهما إلى قانون الإجراءات الجبائية المنشأ ضمن قانون المالية لسنة 2002 بعد إلغائهما بنفس القانون في مادته 200. وعليه يجب إلغاؤهما من قانون الإجراءات الجبائية حتى تنسجما مع المادة 26 الجديدة من مشروع القانون الحالي.

السيد الرئيس،

من حيث الموضوع: تتمثل الملاحظة الأولى فيما يأتي: تثنى المادة 7 من مشروع القانون أحكام المادة 42 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة، وتلغي المادة 8 من مشروع القانون المادة 43 من قانون الضرائب المباشرة. وحاصل المادتين في المشروع هو رفع الضريبة على الدخل الإجمالي المقرر عن المداخيل الناتجة عن الإيجار المدني للأماكن العقارية ذات الاستعمال السكني من 10٪ في القانون الحالي إلى 15٪ في مشروع القانون وكذلك إلغاء التخفيضات التي كانت مقررة بنسبة 10٪ عندما يكون التأخير لفائدة الطلبة وفقا للمادة 7 أو بالنسبة لذوي المداخيل الضعيفة وهذا حسب ما ورد في المادة 8.

إن هذا التعديل الوارد في مشروع قانون المالية لم يوفق في جوانب عديدة، فمن جهة يخالف مبدأ عاما من مبادئ القانون ألا وهو مبدأ العدل والإنصاف في فرض الضريبة،

نلاحظ بخصوص قطاع النقل أن مناطق الجنوب على وجه الخصوص تعاني حرمانا كبيرا في مجال النقل، وأذكر أنه من المفروض تسجيل إنجاز مطار هذه السنة في مدينة ورقلة لكن ذلك لم يتم ولا نعرف السبب!

وعليه نطلب من وزير النقل أو من وزير الأشغال العمومية أن يطلعنا على أسباب تأخر تسجيل إنجاز هذا المطار.

بالنسبة إلى قطاع التربية، سؤالي موجه إلى السيد وزير التربية، إذ نلاحظ الغياب التام للكتاب المدرسي في المنطقة، حيث توجد مدارس على مستوى مديرية التربية التابعة لولاية ورقلة لا تتوفر بها الكتب المدرسية رغم تصريح وزير التربية الذي أكد تكفل قطاعه بتغطية كل التراب الوطني بالكتاب المدرسي.

أما بالنسبة إلى المجال الفلاحي في المنطقة فنحن نساند برنامج وزارة الفلاحة الخاص بالدعم الفلاحي، غير أننا نسجل نقصا.

ملاحظة موجهة إلى أعضاء الحكومة : هناك سوق إفريقية في منطقة الحدود مع المالي والنيجر وموريطانيا لكن نلاحظ وجود عراقيل كبيرة في مجال التبادل التجاري بالمنطقة.

وعليه نطلب من أعضاء الحكومة مساعدتنا وفتح قطب اقتصادي جديد لأن أغلبية إنتاج المنطقة يسوق إلى الدول الإفريقية عن طريق مجموعة من التجار. أرجو أخذ هذه الملاحظات بعين الاعتبار.

شكرا، السلام عليكم.

الرئيس: أشكر السيد عماد جعفري، وأحيل الكلمة إلى المتدخل الأخير السيد طاهر بن حومار.

السيد الطاهر بن حومار: السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

سجلنا بعد اطلاعنا على مشروع قانون المالية لسنة 2003 بعض الملاحظات نود تقديمها إلى أعضاء الحكومة من بينها الرسوم المتعلقة بالبيئة والمحافظة عليها، حيث نلاحظ أن هذه الرسوم لا تدفع على المستوى المحلي حتى تستفيد بها البلديات ويتم دعم ميزانيتها التي تعاني عجزا كبيرا.

وعليه أطلب من أعضاء الحكومة مساعدة البلديات على تجاوز ديونها ودعمها على المستوى المحلي.

لدي بعض الملاحظات تتعلق خاصة بقطاع الصحة، منها العجز الكبير الذي تعانيه المستشفيات، حيث لاحظنا أطفالا جزائريين ماتوا بسبب طول الانتظار، وكمثال على ذلك توفي في المستشفى التابع للضمان الاجتماعي الكائن بمدينة بوسماعيل والذي يغطي 48 ولاية أطفال بسبب انتظار دورهم مدة عشر سنوات. والسؤال الذي نطرحه هو: هل الحكومة قادرة على التكفل بهؤلاء الأطفال أم لا؟ لأن بقاءهم في قائمة الانتظار مدة طويلة ووفاتهم قبل أن يحين دورهم يجعلنا نطلب من السيد وزير الصحة والسكان، والسيد وزير التضامن الوطني أن يتكفلا بهذه المستشفيات.

أما بالنسبة إلى صندوق الجنوب فأشاطر رأي زميلي الذي تدخل في الموضوع، حيث أن المشاريع التي كانت تدرج في إطار الميزانيات أصبحت تدرج في صندوق الجنوب، فهل يمكن اعتبار هذا الأسلوب حرمان المنطقة من المشاريع المدرجة في الميزانيات القطاعية أم أن صندوق الجنوب أصبح أداة لتغطيتها؟ أود طرح سؤال على السيد وزير الطاقة والمناجم يتعلق بعدم السماح لسكان ولاية ورقلة بدخول منطقة حاسي مسعود إلا بحيازة رخصة مرور، أضف إلى ذلك تضررهم من التلوث البيئي الذي تسببه شركة سوناطراك الكائنة بالمنطقة والذي كانت له أضرار وخيمة على صحة المواطنين. وفي هذا السياق نطالب وزير البيئة بالتدخل لحماية البيئة خاصة في منطقة حاسي مسعود.

يشكل خطراً حتى على الأمن الغذائي في بلادنا، فالميزانية المخصصة له تقدر بحوالي 4,5 ملايين دج. وعليه وأمام النقص الفادح في المياه الذي تعانيه البلاد من شرقها إلى غربها وأمام ضرورة إنجاز سدود جديدة وتنظيف السدود الحالية وصيانتها لا بد أن تخصص له اعتمادات أكبر. وكمثال على ذلك سد بني هارون بولاية ميله والذي ينتظر الإنجاز منذ عشرين سنة رغم أن بهذه الولاية 23 بلدية تفتقر إلى الماء الشروب.

وعليه يجب أن تفوق الاعتمادات المخصصة لهذا القطاع الاعتمادات الحالية.

أتطرق الآن إلى قطاع آخر لا يقل أهمية عن القطاعات الأخرى. فنحن نعرف أن التسرب المدرسي يمس سنويا 4000 تلميذ يتوجهون إلى مراكز التكوين، وعليه فالاعتمادات الحالية لا تليي احتياجات 300.000 تلميذ الموجودين في مراكز التكوين. فما بالكم بالتكفل بالأفواج التي تلتحق سنويا بهذه المراكز، أضف إلى ذلك إحداث مناصب عمل جديدة وتجديد التجهيزات. وعليه، فإن مشروع ميزانية الدولة المعروض علينا يعد ناقصا عموما، إذ لا يليي متطلبات العمال والمواطنين عامة.

أقترح في باب آخر إلغاء الرسم على القيمة المضافة (T. V. A) الذي يفرض على الفحوصات الطبية، فهذا لا يعقل لأن الرسم على القيمة المضافة - كما نعلم - يفرض على المنتج المستهلك، لكن أيعقل أن يستهلك المرض؟! وعليه نطلب إلغاءه من مشروع قانون المالية الحالي. وننبه إلى أن بعض الأطباء رفضوا تطبيق هذه المادة لتعارضها مع الضمير المهني وشكرا.

الرئيس: أود قبل رفع الجلسة أن أحيطكم علما أن عدد المسجلين النهائي بلغ 184 نائبا مسجلا. تدخل في هذه الجلسة المسائية 36 نائبا وقد يجرنا العدد المتبقى إلى عقد جلسات ليلية بدءا من يوم الغد.

ما أسجله على تدخلات اليوم هو حرص المتدخلين على

زميلاتي، زملائي النواب،

السادة الحضور،

مساء الخير.

نلاحظ عند مقارنة مشروع قانون المالية ومشروع ميزانية التسيير والتجهيز لسنة 2003 المعروضة علينا بالمشاريع السابقة خاصة مشاريع سنة 2002 أن الزيادة طفيفة جدا.

فنظرا إلى انخفاض سعر صرف الدينار مقارنة بالدولار الذي كان يعادل 78 دينارا للدولار الواحد وأصبح يعادل 80 دينارا للدولار الواحد، فإن الاعتمادات والزيادات لاتعني شيئا، كما أنها لا تليي متطلبات القطاعات ولا احتياجات العمال ولاحتي احتياجات المواطنين، خاصة في المجالات الحساسة جدا كالشغل والسكن والمياه، أضف إلى ذلك أن ميزانية الدولة اعتمدت 19 دولارا سعرا مرجعيا للبرميل الواحد من النفط.

وعليه أقول إنه يجب استغلال مداخيل النفط الإضافية (ما فوق 19 دولارا) المخصصة لصندوق ضبط الإيرادات في تشغيل 160 متخرجا، يحملون شهادات من الجامعات والمعاهد ومراكز التكوين.

أما فيما يتعلق بالقطاعات الأخرى، وأخص بالذكر قطاع التربية الذي سبق وأن اعتبره زملاء قطاعا حساسا، فأؤكد أنه فعلا قطاع حساس ويشغل حوالي نصف مليون عامل وأستاذ، وأن الميزانية المخصصة له تتجاوز 171 مليار دينار أي بزيادة قدرها 8,22 ملايين مقارنة بسنة 2000، مع العلم أن القطاع يحتاج حسب إحصائيات الوزارة إلى توظيف 25.000 معلما وأستاذا، إضافة إلى إدماج الأساتذة والمعلمين المتعاقدين وإلى توفير المطاعم المدرسية والنقل المدرسي، فإذا قارنا هذه الاحتياجات مع الميزانية المخصصة، نتساءل عما إذا كانت هذه الميزانية كافية لتلبية هذه الاحتياجات البسيطة؟

هذا وأود أن أتطرق إلى قطاع الموارد المائية الذي أصبح

أكتوبر 2002 في الساعة التاسعة والدقيقة الثلاثين صباحاً، وتخصص الجلسة لمواصلة المناقشة العامة لمشروع قانون المالية والميزانية لسنة 2003.

شكراً والجلسة مرفوعة.

رفعت الجلسة في الساعة السادسة والدقيقة الخامسة والثلاثين مساءً.

طرح مشاكل التنمية التي تعانيها مناطق البلاد والتي هي في حاجة إلى مصادر تمويل لإنعاش المشاريع الموجودة بها، كما أسجل التزام المتدخلين بموضوع المناقشة وبموضوعية التدخلات.

أملّي أن تتواصل المناقشة في ظل هذا الجو المسؤول، الحريص على خدمة الصالح العام.

إذن أشكر الجميع ونستأنف أشغالنا غدا الخميس 17

ملحق سؤال كتابي وجواب

في هذا الاطار، فإن المنظومة التشريعية والقانونية السارية المفعول تضع على عاتق المتعاملين الاقتصاديين، مهما كان نظامهم ودرجة تدخلهم في السوق، الواجبات الآتية:

- أمن المنتجات الموضوعة رهن الاستهلاك،
- إعلام المستهلك عن طريق الوسم باللغة العربية وبكل لغة أخرى مفهومة،
- الرقابة الذاتية للمنتجات قبل وضعها رهن الاستهلاك، قصد التأكد من مطابقتها وعدم ضررها،
- استرجاع المنتجات الموضوعة رهن الاستهلاك في حالة الكشف عن عدم مطابقتها بفعل مسؤولية المتعامل والتي يمكنها أن تشكل خطرا على صحة المستهلك.

وعلى هذا الأساس فإن المنتج أو المستورد أو الموزع أو الموزع هو المسؤول مدنيا وجزائيا عما يترتب على استهلاك منتوجه.

حيث تقوم السلطات العمومية بالسهر على احترام المتعاملين الاقتصاديين الواجبات السالفة الذكر، ولا يمكنها أن تحل محلهم بأي حال من الأحوال لضمان انعدام أي خطر في السلسلة الغذائية.

وعليه، فإن وظيفة مراقبة النوعية تخضع لصلاحيات عدة دوائر وزارية تتمثل في:

- وزارتي الصحة والداخلية عن طريق المكاتب البلدية للنظافة التي تشكل الخلية الأساسية في هذا المجال.

هذه الهيكل ينشطها أطباء منتدبون من قطاع الصحة وتعمل تحت مسؤولية رؤساء المجالس الشعبية البلدية.

- وزارة الفلاحة التي تضم مصلحتي الطب البيطري والصحة النباتية المختصتين على التوالي في مراقبة النوعية الصحية للمنتجات الحيوانية وذات الأصل

* - من السيد ميلود العربي شحط إلى معالي وزير التجارة

- بناء على المادة 134 من الدستور.
- وبناء على المواد 68، 72، 73 من القانون العضوي رقم 99-02، أتوجه بهذا السؤال الكتابي إلى معالي وزير التجارة هذا نصه:

أمام استفحال ظاهرة المواد الغذائية المغشوشة والمسمومة التي مست بعض ولايات الوطن والتي أودت بحياة مواطنين اثنين (02) في ولاية تلمسان ومواطن (01) شاب لا يتجاوز عمره 17 سنة بولاية سيدي بلعباس وكثير من المواطنين أدخلوا المستشفيات للعلاج من التسممات الغذائية المتنوعة والذي يكلف الدولة مبالغ طائلة للاستشفاء.

فما هي الإجراءات التي اتخذتها وزارتك من أجل الحد من ظاهرة التسممات الخطيرة التي يكون ضحيتها المستهلك بالدرجة الأولى؟ وما هي وسائل الوقاية من هذه الظاهرة خاصة وسائل الرقابة القبلية والبعديّة للمؤسسات المنتجة للمصبرات ومشتقات الحليب؟

* رد السيد الوزير

إجابة عن سؤالكم الكتابي يشرفني أن أعبر لكم عن تشكراتي الصادقة على اهتمامكم بظروف تدخل سلك مراقبة الجودة التابع لدائرتي الوزارية، في ميدان الوقاية من الأخطار الغذائية.

في البداية، بيدولي من الضروري التذكير بالمبادئ الأساسية لحماية صحة وأمن المستهلك.

- تخطيط تدخلات المصالح المختصة ببرمجة نشاط المراقبة المركز أولوبا على مراقبة نوعية النشاطات والمنتجات ذات مؤشر "خطر مرتفع". مثل اللحوم ومشتقاتها (مذابح، وحدات تحويل اللحوم) والحليب ومشتقاته، والمصبرات والمشروبات (المياه المعدنية، العصير، المشروبات الغازية)،

- إعداد برنامج مراقبة خاص لبعض المواسم والمناسبات (موسم الاصطياف، شهر رمضان... إلخ) ووضع حيز التطبيق.

في هذا المجال، يولي المتعاملون المعنيون احترام شروط النظافة والصحة أهمية خاصة وكذا اتخاذ إجراءات تتماشى وخطورة النقائص المعايير للحد منها.

- إنشاء شبكة طوارئ داخلية تركز على تنظيم سير المعلومات بين مصالح المراقبة تهدف إلى سحب كل منتج يشكل خطرا على المستهلك من السوق.

ورغم أن مفعول عملية الحجز لا يمكن قياسه، إلا أنه يترجم بالوقاية من الخطر المؤكد على المواطنين، وبالتالي اقتصاد مصاريف استشفاء لا يستهان بها في مجال الصحة العمومية،

- إعادة تنشيط اللجنة ما بين القطاعات للوقاية من الخطر الغذائي التي تنشطها وزارة الصحة والتي يعود تاريخ إنشائها إلى شهر مارس 1999.

يضاف إلى هذه النشاطات تلك التي تم القيام بها في إطار العمل ما بين القطاعات بالتنسيق مع مصالح الطب البيطري والصحة النباتية بالخصوص.

وبالرغم من المجهودات التي تبذلها السلطات العمومية بصفة عامة ووزارة التجارة بصفة خاصة إلا أن مراقبة النوعية لا يمكنها وحدها إزالة كل الخطر الغذائي، بغض النظر عن الوسائل المحدودة المتوفرة في قطاعنا.

زيادة على ذلك، يجب تأكيد أن الخطر "صفر" غير موجود في أي مكان بما في ذلك البلدان المتقدمة في هذا

الحيواني، والمنتجات ذات الأصل النباتي، وزارة التجارة ممثلة بمصالح مراقبة الجودة المكلفة بحماية صحة ومصالح المستهلكين بالتأكد من احترام القواعد المرتبطة بنوعية ومطابقة المنتجات، وزارة الصناعة من خلال نشاط فضائين وسيطين.

ويتمثل هذان الفضاءان في الديوان الوطني للقياس الشرعية المكلف بتطبيق القواعد المنصوص عليها في ميدان الضمان العمومي لأجهزة القياس (الأوزان، الأحجام، الأطوال... إلخ) وذلك بوضع ختم عليها، والمعهد الوطني للتقييم المكلف بإعداد واعتماد المقاييس الجزائرية لتقييم مطابقة المنتجات والعلامات الخاصة بها والتي تعتبر مؤشرات النوعية.

وتدخل المهام المخولة إياها مصالح الرقابة لوزارة التجارة في إطار السير المنسجم للنظام المذكور أعلاه.

يرتكز النظام الخاص بقطاعنا على توزيع المهام الذي تقوم مصالح المراقبة على أساسه بمعاينة كل مخالفة للقواعد المنصوص عليها في القانون رقم 02/89 المؤرخ في 07 فبراير 1989 المتعلق بالقواعد العامة لحماية المستهلك وتبليغها للمحاكم المختصة، كون المعاقبة عليها هي من اختصاص القاضي.

غير أن المشرع سمح لنفس المصالح باتخاذ إجراءات استعجالية في حالة ثبوت خطر على صحة المستهلك، وهي تتمثل حسب كل حالة، في الغلق الإداري للمحلات التجارية والسحب المؤقت للمنتجات المشكوك في نوعيتها والحجز النهائي مع إتلاف المنتجات المعترف بعدم صلاحيتها للاستهلاك أو المغشوشة.

ويتميز هذا القانون بطابع جنائي لأسباب واضحة مرتبطة بالمحافظة على صحة وأمن المستهلك.

بخصوص الإجراءات التي اتخذتها دائرتي الوزارية للحد من التسممات الغذائية الجماعية يمكن تلخيصها فيما يأتي:

- تكوين كفاءات عن طريق تخصص الأعوان حسب فروع المنتجات المسوقة،
 - منح معتبر لوسائل النقل لضمان حركية أعوان الرقابة،
 - تنشيط الحركة الجمعوية للدفاع عن مصالح المستهلكين،
 - إعادة تأهيل مخابر قمع الغش للرفع من مستواها سواء فيما يخص التحكم في مناهج التحريات أم بخصوص التجهيزات لتغذية الملوثات الجديدة والمنتجات الصناعية،
 - تطوير التعاون مع المصالح المماثلة لأهم الشركاء الأجانب للاستفادة من تجاربهم في مجال تقييم وتسيير الأخطار الصحية وغيرها،
 - تطوير قوانين التطبيقات الحسنة للإنتاج بالاتصال مع الجمعيات المهنية قصد التكفل الفعال بالجوانب المرتبطة بنوعية وصحة المنتجات.
 أخيرا، يجب تأكيد أن وفاة المواطن القاطن بولاية سيدي بلعباس، والذي أشرتم إليه، لم يكن سببه تسمم غذائي وإنما بسبب سكتة قلبية حسب التقرير الطبي.
 تلکم هي عناصر الإجابة التي أتمنى أن تكون كافية للرد على انشغالاتكم.
 تقبلوا مني، السيد النائب، أسى عبارات التقدير.

الميدان (الولايات المتحدة الأمريكية، أوروبا الغربية، كندا).

أما فيما يخص وسائل المراقبة التي يمكن تسخيرها لضمان الوقاية من الأخطار على طول مسار العرض للاستهلاك، فإن دائرتي الوزارية تعمل على تجسيد العمليات الآتية:

- تدعيم الإطار المؤسساتي الحالي عن طريق إنشاء وكالة وطنية للأمن الغذائي ولجنة وطنية "للكوديكس أليمونتايروس" المنبثقة عن منظمة التغذية العالمية والمنظمة العالمية للصحة والمكلفة بإعداد المقاييس الغذائية،

- تعديل القانون رقم 02/89 المؤرخ في 1989/02/07 المتعلق بالقواعد العامة لحماية المستهلك حتى يتلاءم والوضع الاجتماعي والاقتصادي الحالي وجعل العقوبات التي ينص عليها أكثر ردها.

- تدعيم تعداد مراقبة النوعية عن طريق وضع مخطط ثلاثي لتوظيف 1.500 عون يضافون إلى 850 عونا العاملين حاليا في مجال مراقبة النوعية.

هذا التدعيم يسمح لقطاعنا بأن يكون ممثلا في المكاتب البلدية للنظافة التي من المفروض أن تنشط على مستوى 1541 بلدية.